الديمقراطية والتنوع المجتمعي في القارة الافريقية – تنزانيا انموذجا

م.م عثمان حنظل حسين
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

Democracy and societal diversity in the African continent / Tanzania as a model

Assistant lecturer. Othman Handal Hussein

Abstract:

Tanzania, like most African states, has a variety of identities because it is home to more than a hundred tribes, as well as Islam, Christianity, and local denominations. However She was able to make this diversity into a strength rather than a problem, which turned it into a source of strength and prosperity rather than conflict. These discussions adhere to the principles of equality and dialogue, which have been strengthened by the implementation of an inclusive education system that provides opportunities for all without exception or prejudice. Communities in Tanzania frequently hold discussions aimed at rapprochement and cooperation, promoting the idea of citizenship and belonging. The Tanzanians relied on a rule based on the entry of a Christian and then a Muslim into office alternately and successively, and it followed the Sunnah of the Prophet, and over time Tanzania became a beacon for discussion and peace-building and an example of harmony and unity in Africa. In addition, it avoided and isolated participation in regional and global polarization, despite this harmony and the achievement achieved by Tanzania in spreading the idea of managing diversity and evaluating citizenship, it is nevertheless subject to major problems that may have a negative impact. This situation includes the Zanzibar population's tendency to segregation and worsening poverty. Tanzania must therefore put proactive policies into place in order to avoid stepping into the unknown

Article history
Received: 10/9/2023
Accepted: 28/9/2023
Published: 30/9/2023
تواريخ البحث
تاريخ الاستلام:10/9/2023
تاريخ القبول:28/9/2023
تاريخ النشر:30/9/2023
الكلمات المفتاحية: التنوع المجتمعي ، تنزانيا ، افريقيا
Keywords: community diversity, Tanzania, Africa

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
. Othman Handal Hussein
othman.hussein@alkadhum-col.edu.iq

DOI:
https://doi.org/10.61710/0kzj7f28

المستخلص :

تتمتع تنزانيا بالعديد من الهويات المختلفة ، مثلها مثل معظم الدول الأفريقية، اذ أنها موطن لأكثر من مائة قبيلة، فضلا عن الإسلام والمسيحية والطوائف الإقليمية. ومع ذلك، فقد استطاعت تحويل هذا التنوع إلى قوة وليس نقطة ضعف مما جعله مصدر ثراء وقوة وليس مصدرًا للصراع. غالبًا ما تجري الطوائف في تنزانيا مناقشات تهدف إلى المصالحة والتعاون، وتعزيز فكرة المواطنة والانتماء، وتتمسك هذه المناقشات بمبادئ المساواة والحوار، وقد تم تعزيز ذلك من خلال تنفيذ نظام تعليمي شامل يوفر الفرص للجميع من غير استثناء أو تحيز. اذ استند التنزانيون على قاعدة مبنية على دخول مسيحي ثم مسلم إلى المنصب بالتناوب والتعاقب، وقد اتبعت السنة النبوية ، وبمرور الوقت أصبحت تنزانيا منارة للنقاش وبناء السلام ومثال للانسجام والوحدة في افريقيا، بالإضافة إلى ذلك ، تجنبت المشاركة في الاستقطاب الإقليمي والعالمي وعزلت عنها، وعلى الرغم من هذا الانسجام والإنجاز الذي حققته تنزانيا في نشر فكرة إدارة التنوع وتقييم المواطنة ، إلا أنها مع ذلك عرضة لمشكلات كبيرة قد يكون لها تأثير سلبي. تتضمن هذه الحالة ميل سكان زنجبار للفصل وتفاقم الفقر. لذلك يجب على تنزانيا أن تنفذ تدابير وقائية واستراتيجيات استباقية لتجنب الوقوع في المجهول.

المقدمة

يعد التنوع من الظواهر الإنسانية النموذجية التي تشترك فيها العديد من الثقافات في قارة أفريقيا التي تضم أكثر من خمسين دولة، في الخلفيات العرقية واللغوية والدينية والثقافية. فضلا عن لغاتهم وعاداتهم، وقد أثبتت الدراسات الميدانية والتطبيقات العملية أن هذه الأجناس المختلفة قد تتعايش وتختلط بدرجات متفاوتة في نفس المجتمع. ومع ذلك، فإن كيفية تعامل السلطات السياسية والاجتماعية مع هذه المجموعات له الاثر المهم في تعزيز هذا التفاوت. إن التنوع بأشكاله كافة (الثقافي والعرقي والديني واللغوي وغيرها) له وجهان/ الأول إيجابي نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه التعددية في تحصين كيان الدولة وتعزيزه ؛ فإذا أدركت أهمية هذه التعددية وكرّستها على أرض الواقع، فإن الثانية/ تعدُ معاكسة لما قد تشكله من تهديد لاستقرار الدولة ووحدتها، وتعد تنزانيا واحدة من أهم الدول الأفريقية التي شهدت تكاملًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا؛ والسؤال هو لماذا يوجد هذا الاستقرار وكيف تمكنت تنزانيا من ترسيخ مفاهيم المواطنة والانتماء المشترك في بيئة تتسم بصراع الهوية. كما يدفعنا إلى النظر في الصعوبات التي ما تزال تنزانيا تواجهها على الرغم من تقدمها السياسي والاجتماعي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحديد الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز الانسجام المجتمعي والديمقراطية في القارة الأفريقية، فضلاً عن التكتيكات التي تستعملها الدول المختلفة لتحقيق هذه الأهداف ومدى تأثير الحكومات عليها. لذلك، ننظر إلى الممارسات الديمقراطية وكيفية العيش بوئام في تنزانيا على وجه الخصوص.

هدف الدراسة

الهدف من البحث هو معرفة الاستراتيجيات والتكتيكات والموارد التي تستعملها الدول الأفريقية لإنشاء نظام ديمقراطي وكيفية تحقيق التعايش المجتمعي بنحو عام وتنزانيا بنحو خاص ، وتقديم الاقتراحات المطلوبة للاستفادة من هذه التجارب.

إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة من محاولة الإجابة على سوال رئيس مفاده :

هل تمكنت افريقيا من تعزيز مناخ يسمح بالتعايش السلمي بين الأفارقة بنحو عام والتنزانيين بنحو خاص؟ وهل نجحت إفريقيا في إقامة ديمقراطية تسمح بالتداول السلمي للسلطة؟ وان هذه الإشكالية تقود إلى البحث في إشكاليات أخرى أهمها :

1- ما هي العقبات التي يجب على تنزانيا التغلب عليها من أجل تحقيق أهدافها للقارة الأفريقية؟
2- ما هو مستقبل الديمقراطية والتعايش المجتمعي للقارة الافريقية ولاسيما في تنزانيا؟

الفرضية

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان هنالك مجموعة من الطرق والاساليب التي اسهمت في انجاح الديمقراطية والتعايش المجتمعي في القارة الافريقية وتنزانيا ،والتي عملت بها تلك الحكومات لغرض انجاح العملية الديمقراطية والتعايش المجتمعي لتلك الدول ولاسيما تنزانيا.

منهجية الدراسة

ومن أجل إيجاد رؤية مستقبلية عن مصير الديمقراطية والتعايش المجتمعي لدول القارة الأفريقية وتنزانيا اعتمدت الدراسة منهج اتخاذ القرار الذي تضمن دراسة السبل التي يمكن من خلالها تحقيق

الديمقراطية والتعايش الاجتماعي بين مواطني تلك الدول وتحليلها. كما تم استعمال المنهج المؤسسي في الدراسة.

هيكلية الدراسة

تم الاستشهاد بتنزانيا في البحث بوصفه مثالاً على التكامل الاجتماعي في أفريقيا، بما في ذلك الحلول والصعوبات. اشتملت الدراسة على محاور متعددة، تناول أولها/ جغرافية الدولة والمجتمع في تنزانيا. وصف الثاني/ خصائص النظام السياسي في تنزانيا، وعهوده السياسية، وإطاره الانتخابي. وتناول المحور الثالث/ طرق تحقيق الاندماج الاجتماعي في تنزانيا الفيدرالية، مثل استعمال المناهج التعليمية، والانتخابات الدورية، والوحدة الوطنية في سياق التنوع بدلاً من مبدأ القبلية أو العرقية، والوحدة الوطنية في إطار التنوع. أظهر المحور الرابع/ الصعوبات التي تواجهها تنزانيا في الحفاظ على الاندماج الاجتماعي على المستويات الاقتصادية والإقليمية.

المحور الاول / جغرافية الدولة والمجتمع في تنزانيا

اولا/ جغرافية الدولة

تنزانيا دولة في شرق إفريقيا على حدود المحيط الهندي. يحدها من الشمال كينيا وأوغندا ، ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي ، ومن الجنوب زامبيا وملاوي وموزمبيق. كانت تنزانيا مستعمرة لبريطانيا، وألمانيا، مثل الدول الأفريقية الأخرى، وحصلت على الاستقلال في عام 1961 تم دمج أسماء تنجانيقا وزنجبار لتشكيل اسم تنزانيا. تأسست جمهورية تنجانيقا وزنجبار الفيدرالية، التي عُرفت فيما بعد باسم جمهورية تنجانيقا، في عام 1962 بعد اتحادهما. احتلت ألمانيا تنجانيقا، بينما سيطرت بريطانيا على زنجبار. (الكتبي، تنزانيا في افريقيا :نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني ، 2015 https://2u.pw/gOWxMN) .

أصبحت زنجبار مستقلة في 36 ديسمبر/كانون الأول 1961 ، وتمت صياغة دستورها في المؤتمر الدستوري في "لانكستر هاوس" في لندن بعد مفاوضات بين القوى الاستعمارية والحزبين السياسيين الرئيسيين: الحزب القومي زنجبار الذي كان يمثِّل المجموعات الآسيوية والعرب والحزب الأفروشيرازي الذي كان يمثِّل الزنوج، وهناك لغتان رسميتان في تنزانيا الأولى هي اللّغة السواحيليّة أمّا الثانية فهي اللغة الإنجليزيّة، اتحدت تنجانيقا وزنجبار لتصبحا جمهورية تنزانيا المتحدة عام 1963، وأصبح أول رئيس لها "جوليوس نيريري (لتفاصيل اكثر زيارة الرابط الاتي https://2u.pw/lDv1MX2) والذي تبنَّى نظامًا اشتراكيا أساسه "يوجوما" وهي كلمة سواحلية تعني الاعتماد على النفس والتعاون التقليدي الإفريقي، وقد

أثار الاتحاد بينهما جدلًا بين سكان زنجبار، لكنه كان مقبولًا لدى حكومة "نيريري" وحكومة زنجبار الثورية بفضل أهدافهما السياسية المشتركة.(الكتبي، مصدر سبق ذكره، https://2u.pw/gOWxMN)

ثانيا/ العامل الديمغرافي

تعرف تنزانيا تنوعا عرقيا، مثل باقي دول المحيط الإقليمي، حيث تضم ما يقارب 125 مجموعة عرقية، موزعة بين مدنها الساحلية والقارية، منها عناصر عربية وأخرى إفريقية، ومن أشهر المجموعات العرقية في تنزانيا نجد: ماساي، بانتو (العنصر المكون لغالبية السكان التنزانيين)، سوكوما (أكثر من 3 ملايين)، تشاغا، هيا، نياموزي (كلّ مجموعة منها تضمّ أكثر من مليون فرد)، وهناك العرقيات الأجنبية المستوطنة في البلد: كالمجموعات العربية، الباكستانية، الهندية، والأوروبية هذا التعدّد الديني والعِرقي لم يؤثّر سلباً على الاستقرار السياسي في تنزانيا على عكس الدول المجاورة التي لا تزال تعاني حروباً أهلية . (صليبي ، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/A4KMsfo)

تبلغ نسبة المسلمين في تنزانيا حوالي 60٪، ونسبة المسيحيين 3٪ ، و4٪ من السكان يمارسون ديانات أخرى (مثل البوذية والهندوسية). وتمتاز دولة تنزانيا الفيدرالية بالتزامها بالمساواة الدينية والحرية من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، لجميع الجماعات العرقية حقوق وعليها واجبات. لا يُسمح للمنظمات الدينية بتأسيس أحزاب سياسية، ولا يُسمح بأستعمال الشعارات ذات الدلالات الدينية أو العرقية. مع عدم وجود مجموعات أخرى مستبعدة أو مهمشة ، مما يضمن لكل مجموعة عرقية ودينية خصائصها وأهدافها الفريدة .(تنزانيا، موقع الجزيرة نت، https://2u.pw/AR3Zd00)

المحور الثاني / النظام السياسي في تنزانيا

اولا: طبيعة النظام السياسي في تنزانيا

يرتبط تاريخ إنشاء الدولة الإفريقية عمومًا بالعهد الاستعماري الذي خضعت له الدول الإفريقية ، الأمر الذي دفع بظهور حركات تحرير لمحاربة المستعمرين وتحقيق الاستقلال ، وهذا ما دفع قادة التحرير إلى استكمال عملية البناء السياسي من خلال سيطرتهم على الدولة وفرض فلسفتهم في الحكم. وهذه وجهة النظر مشتركة من قبل الآخرين . (صليبي، سمات النظام السياسي في تنزانيا، https://2u.pw/1d9pJkz)

يعدُ رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية يوليوس نيريري رائدًا لتنزانيا الحديثة لأنه أسس الاتحاد الوطني الأفريقي لتنجانيقا في عام 1955 وحوّله إلى حزب سياسي يتجاوز الولاءات العرقية. ومع ذلك ، فقد لعب أيضًا على وتر المشاعر الوطنية والوحدة الوطنية لتعبئة الجماهير ، مما ساعد مرشحيه على الفوز. استمر هذا حتى نالت تنجانيقا الاستقلال في عام 1961 ضمن معايير الحكم الذاتي لتنجانيقا تحت الحكم البريطاني في الانتخابات التشريعية. مثل الدول الأخرى في القارة ، مر النظام السياسي في تنزانيا بمرحلتين أساسيتين هما . (صليبي، المصدر نفسه)

مرحلة الحزب الواحد

أعلن الحزب الواحد أحادي الجانب بقانون عام 1962 ، وعدل الدستور من قبل مجلس النواب ، واستمر النظام الانتخابي على الرغم من وجود حزب واحد في السلطة. كان على الممثل أن يكتسب التأييد الشعبي قبل دخوله البرلمان بعد إعلان تنزانيا الاستقلال السياسي في عام 1961، وبعد اتحاد تنجانيقا وزنجبار في عام 1964 ، تم تغيير الدستور وأصبح دستور (تنجانيقا) هو الدستور المؤقت الأول لتنزانيا الفيدرالية وكان إنشاء حكومتين وحزبين سياسيين، أحدهما في زنجبار والآخر في تنجانيقا، من بين أبرز جوانب هذا التطور، وظل هذا الدستور ساري المفعول حتى دستور عام 1977(ندا ، بعد انتخابات 2015 مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ،2016،ص77)

تبنى النظام السياسي في عهد الحزب الواحد سياسة اقتصادية اشتراكية تقوم على مبدأ (الأوجوما) وهو الاعتماد على الذات، وركز على محاولة القضاء على التهميش والظلم الاقتصادي وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بما يضمن علاقات جيدة بين الجماعات العرقية. تميزت هذه المدة أيضًا بسيطرة الدولة على السياسة والإعلام(صليبي ، مصدر سبق ذكره).

فضلاً عن ذلك، كان للدولة سيطرة كاملة على الاقتصاد، مما كان له في النهاية تأثير ضار على اقتصاد تنزانيا. إن ارتباط السلام والتسامح بين الجماعات الدينية والعرقية طوال ذلك الوقت هو ما يميزها. على الرغم من محاولات الرئيس المسيحي (نيريري) لتقليل عدد المسلمين في البلاد، فقد طور في الوقت نفسه نموذجًا تعليميًا أقرته المنظمات الإسلامية والمسيحية. من ناحية أخرى، ساعد تغيير الحرس بين المسلمين والمسيحيين في خلق الظروف المناسبة للاندماج الاجتماعي، على الرغم من القيود التي أثرت أحيانًا على الممارسات التعليمية للمسلمين . (الكتبى ، مصدر سبق ذكره)

مرحلة التعددية الحزبية

احتضنت تنزانيا التعددية السياسية في عام 1995 ، ومكنتهما من تشكيل الأحزاب السياسية، وعبرت (من خلال حوالي 14 حزبًا) عن رغبتها في الانفتاح السياسي واعتماد التعددية، لكن الظروف الفريدة لتنزانيا وأفريقيا من حيث السياسة والاقتصاد التقليديين، وساهمت في استمرار النظام السياسي الذي يسيطر عليه (الحزب الواحد)، مع معارضة ضعيفة ومجزأة، ومن ثم، تجري الانتخابات الرئاسية بنظام الولاية الواحدة والتنافس بين مرشحي الحزب. يُعرف هذا باسم "النظام الفائز الأول"، وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية، فإن الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي في منطقة زنجبار تجري الآن وفقًا للنظام الانتخابي المختلط المرتبط، الذي يخضع تعديلات عدة فيما يتعلق بعدد المقاعد ونسب تمثيل المرأة .(النظام السّياسي في جمهورية تنزانيا المتحدة ، https://2u.pw/WaMFCRt)

ثانيا:سلطات النظام السياسي في تنزانيا

تشكل حكومة الوحدة الوطنية الثورية لزنجبار وحكومة الاتحاد الإطار السياسي والإداري لجمهورية تنزانيا المتحدة ، وكلاهما يتمتع بالاستقلال الذاتي في الأمور التي لا علاقة لها بالاتحاد في زنجبار. تنص المادة 4 من دستور جمهورية تنزانيا المتحدة على ذلك . (المادة 4 من دستور تنزانيا، 1977 ، https://2u.pw/rGZqKvY)

تشكل الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية الإطار السياسي في تنزانيا. وفقًا لدستور اتحاد تنزانيا (1977) وزنجبار (1984) ، على التوالي ، تتمتع زنجبار أيضًا بسلطات منفصلة ومستقلة ممثلة في السلطة التنفيذية ومجلس النواب والسلطة القضائية ، التي تعمل بوئام في إطار الاتحاد . (الامم المتحدة، وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف جمهورية تنزانيا المتحدة، https://2u.pw/XHBUMhQ)

1- السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية في تنزانيا، من مجلس تشريعي واحد فقط، وهو المجلس الوطني، الذي يضم (357) مقعدًا. من بين هؤلاء، يتم اختيار (239) عضوًا بصورة مباشر من قبل الناخبين لمدة خمس سنوات. عشرة ممثلين من مجلس مقاطعة زنجبار، يختارهم رئيس الجمهورية، ومنصب واحد من قبل المدعي العام . (النظام السّياسي في جمهورية تنزانيا المتحدة ، مصدر سبق ذكره)

وتنطبق التشريعات على البر الرئيسي لجمهورية تنزانيا المتحدة هي التي تقرها الجمعية الوطنية. واما منطقة زنجبار لديها مجلسها الخاص "مجلس النواب" الذي يقوم بصياغة التشريعات للمنطقة ويضم 82 عضوا. اما مجلس النواب في منطقة زنجبار لديه ولاية مدتها خمس سنوات، هناك 50 عضوًا يتم

اختيارهم من قبل عامة الناس، و10 أعضاء معينين من قبل الرئيس، وخمسة أعضاء بحكم المنصب، ونائب عام يتم اختياره أيضًا من قبل الرئيس. زادت الحكومة عدد المقاعد المخصصة للنساء من 10 إلى 15 في مايو 2002. ومن الجدير بالذكر ان حكومة الاتحاد ليست ملزمة بالموافقة على القوانين التي أقرها مجلس النواب في زنجبار (Branson party rules:Consolidating power through constitutional reform in Tan-zania 2015)p.2)

2- السلطة التنفيذية

يتم اختيار رئيس تنزانيا ، الذي يخدم لمدة خمس سنوات بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية، من قبل الاقتراع الشعبي المباشرة. يعين رئيس تنزانيا ورئيس الحكومة في البرلمان رئيس الوزراء. يتم اختيار الحكومة من بين أعضاء البرلمان من قبل الرئيس. يسمح دستور الأمة للرئيس باختيار 10 أعضاء غير منتخبين في البرلمان، على الرغم من أنهم مؤهلون أيضًا للخدمة في الحكومة . (ما نوع الحكومة في تنزانيا، لمعلومات اكثر زيارة الرابط الاتي (https://2u.pw/pBLxzjp

3- السلطة القضائية

يعتمد الإطار القانوني لجمهورية تنزانيا على القانون العام البريطاني ويدمج الأنظمة التقليدية والإسلامية. يُمنح القضاء السلطة والالتزام بإقامة العدل بموجب دستور جمهورية تنزانيا المتحدة لعام 1977. السلطة القضائية مُنحت السلطة بموجب دستور البلد، الذي يضمن استقلاله على وجه التحديد، بموجب المادتين 107 أ و 107 ب، وتشكل محكمة الاستئناف في تنزانيا، وهي أعلى محكمة في البلاد، واما المحكمة العليا في زنجبار هي ثاني أعلى محكمة في تنزانيا. تخضع زنجبار لتنزانيا لاختصاص محكمة الاستئناف، كما ينص الدستور على وجود ثلاث سلطات قضائية أخرى تتمتع بصلاحيات استئناف ومراجعة وسلطات قضائية. من بين المحاكم الأخرى في البلاد محاكم المقاطعات(دستور تنزانيا 1977،مصدر سبق ذكره)

المحور الثالث: المشهد الانتخابي ودلالاته في التجربة التنزانية

تجرى الانتخابات الرئاسية من خلال التنافس بين مرشحي الحزب ، بإستعمال نفس طريقة الفترة الواحدة «نظام الفائز الأول» ، لكن علي المستوى البرلماني ؛ تحدث المنافسة على المستويين الوطني والبلدي ، وقد تطورت في زنجبار بما يتماشى مع النظام الانتخابي المختلط ، المعروف غالبًا باسم "النظام المختلط المرتبط" الذي خضع لتعديلات عدة تتعلق بعدد المقاعد ونسبة النساء . (ندا ، بعد انتخابات 2015 مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ،2016،ص80)

ويمكن تلخيص نظام الانتخابات البرلمانية في تنزانيا من خلال الجدول ادناه

تنجانيقا	اقليم زنجبار
يتم انتخاب 264 نائبا، يضاف لهم 10 نواب يعينهم الرئيس+5 نواب ينتخبهم مجلس نواب اقليم زنجبار من بين اعضائه +النائب العام بحكم وظيفته + المتحدث الرسمي . المجموع = 281	انتخاب 50 نائباً يضاف لهولاء النواب 10 أخرون يعينهم الرئيس+النائب العام بحكم وظيفته+ المتحدث الرسمي ومن ثم يصبح المجموع = 62 نائباً
يتم اضافة مقاعد خاصة بالنساء بما يقارب بنسبة 44% من 281 نائباً ، أي 113 عضواً من النساء، بمعنى 281+113= 394 نائباً	يتم اضافة 20 عضواً من النساء في اقليم زنجبار ، بمعنى 62+20= 80 نائباً

((ندا ، بعد انتخابات 2015 مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ،2016،ص81)

على المستوى الوطني، تُمنح مقاعد إضافية للأحزاب التي تحصل كل منها على 5٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة ، بينما في منطقة زنجبار، تُمنح مقاعد إضافية للأحزاب التي تحصل كل منها على 10٪ من المقاعد البرلمانية. وفي السياق نفسه، نلاحظ أن الانتقال إلى التعددية في الجزء القاري من تنزانيا الفيدرالية اتسم بالاستقرار، على عكس زنجبار التي شهدت بعض الاشتباكات وقمع أحزاب المعارضة، ولاسيما حزب الجبهة المتحدة المدنية، مع ذلك ظل الحكم سلطويًا في زنجبار؛ نتيجة لبرنامج الحزب الذي يقوم على المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي ومحاولة الحد من شعبية هذا الحزب

(Tanzania Country Report ،2016, Available At a: https://www.bti-project.org/ P 4)

ويمكن قراءة المشهد الانتخابي في تنزانيا لعام 2015. في الجدول رقم(2) (ندا ، بعد انتخابات 2015 مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ،2016،ص85)

نوع الانتخابات	الاتحاد	زنجبار
الرئاسية	–يتم ترشيح 8 مرشحين للانتخابات الرئاسية – حزب الجبهة المدنية لم تقدم	–يتم ترشيح 6 مرشحين لرئاسة اقليم زنجبار – حزب الديمقراطية لم يقدم

	مرشحا	مرشحا
البرلمانية	شهد يوم الانتخابات مشاركة جميع الأطراف من كلا الجانبين.	
البرامج الانتخابية	كانت ملكية الأراضي والتعليم والصحة ومكافحة الفساد كلها موضوعات أعربت جميع الأحزاب السياسية عن اهتمامها بها. اما في زنجبار، ركز حزب الجبهة المدنية على الكفاح من أجل الحكم الذاتي.	

جدول رقم(2) يبين الوضع الانتخابي في تنزانيا لعام 2015

ويبين الجدول اعلاه أن الجبهة المدنية المتحدة، التي تعارض حكومة الاتحاد وتدافع عن الاستقلال ، قاطعت كلاً من الانتخابات الرئاسية والمصالحة الحقيقية بين الحزب الديمقراطي والتنمية والجبهة المدنية المتحدة. رفض تقديم ترشيحه للانتخابات الرئاسية في زنجبار، على الرغم من أنه دعم هذا الأخير.

على هذا الأساس، يرى الباحث أن النظام السياسي في تنزانيا الاتحادية قد شهد تحولا وتغيير رسميا. بسبب استمرار هيمنة الحزب الواحد وتأثيره في السياسة مقارنة بأحزاب المعارضة. فيما يتعلق بحقوق مختلف التشكيلات الاجتماعية، فقد تم ضمانها في جميع أنحاء إقليم تنزانيا القاري، ونظرًا لوجود قدر من الحرية السياسية والدينية في زنجبار، التي تضم غالبية من المسلمين، فإن التهديد الحقيقي للوحدة الفيدرالية في تنزانيا هو الشعور بالإقصاء الذي يشعر به هؤلاء المسلمون. وهذا يتطلب اتخاذ الخطوات اللازمة لإكمال عملية الاندماج الاجتماعي.

المحور الرابع / طرق تحقيق الاندماج الاجتماعي في تنزانيا الفيدرالية

اولا/ التداول السلمي للسلطة

بعد اتحاد تنجانيقا وزنجبار في 24 أبريل 1964، أصبح الرئيس المسلم لزنجبار في ذلك الوقت، الشيخ عبيد كرومي ، نائب رئيس نيريري. بعد التعديل الدستوري الذي أقر التعددية، نصت الفقرة الثانية من المادة 47 على ما يلي: "يتم انتخاب رئيس زنجبار في نفس الانتخابات الرئاسية العامة". بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للبند الثالث من نفس المادة، يجب أن يكون الممثل من الحزب المعارض ويجب أن يكون المرشح الرئاسي من منطقة معينة من الاتحاد (تنجانيقا أو زنجبار) (طالب ، تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات و التحديات ،2018،ص81)

من خلال الانتخابات المتكررة وتغيير النخب، أثبت التاريخ السياسي لتنزانيا بوصفها دولة اتحادية وجود انتقال سلمي للسلطة. حتى لو تم ذلك محليًا من قبل نفس الحزب، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3) الآتي

جدول رقم (3) يوضح التناوب على الرئاسة والنيابة في تنزانيا

السنة	الرئيس	نائب الرئيس
1964–1972	جوليوس نيريري من تنجانيقا مسيحي	عبيد كرومي من اقليم زنجبار مسلم
1972–1984	نفسه	حسن موينى من اقليم زنجبار مسلم
1985–1990	حسن موينى من اقليم زنجبار مسلم	جوزيف سيدني من اقليم زنجبار مسيحي
1990–1995	نفسه	جون صامويل 1990 من تنجانيقا مسيحي، كليويا ديفيد 1994–1995 من تنجانيقا مسيحي
1995–2000	بنجامين وليام من تنجانيقا مسيحي	علي جمعة 2001 من اقليم زنجبار
2005–2015	ميريشو جاكايا من زنجبار مسلم	2005–2010 علي محمد شين ، من تنجانيقا مسلم 2010–2015 محمد بلال غريب من تنجانيقا مسلم
2015 –2021	جون ماغوفولي من تنجانيقا مسيحي	سامية صولوحو من اقليم نجبار مسلمة
2021 – ولغاية الان	سامية صولوحو من اقليم نجبار مسلمة	

(من اعداد الباحث ، استناداً الى الرابط الاتي https://2u.pw/d0fKEYc)

من خلال النظر في الجدول أعلاه أن جمهورية تنزانيا الاتحادية اعتمدت استراتيجية سياسية جديرة بالملاحظة تنطوي على تداول سلمي للسلطة من خلال الانتخابات. ويتضح ذلك من خلال ولاية الرئيس

التي تبلغ مدتها خمس سنوات ، وهي قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، وفقًا لدستور عام 1977 ، فضلاً عن تناوب الرؤساء والنواب المسلمين. بالإضافة إلى ذلك ، هناك مسيحيون في مكتب التمثيل والرئاسة في تنزانيا .(طالب ، تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات والتحديات ،2018،ص82)

ومن ثم، يمكن الادعاء أن القادة السياسيين في تنزانيا يحترمون الدستور وأنهم قدموا لدولة تنزانيا الواقعة في شرق إفريقيا إحساسًا فريدًا بالخصوصية.

ثانيا/ الوحدة الوطنية في سياق التنوع بدلاً من التمسك بمفهوم العرق أو القبيلة

إن خلق شعور بالوحدة الوطنية والانتماء هو أحد الأساليب التي تستعملها الحكومة التنزانية المعاصرة. اذ كانت الهندسة الاجتماعية في تنزانيا فعالة كنموذج على الرغم من العدد الكبير للمجموعات العرقية في البلاد . عانت تنزانيا من أزمة اقتصادية حادة بعد حصولها على الاستقلال، ولكن على عكس بقية إفريقيا في ذلك الوقت ، كان الجميع في تنزانيا فقراء على قدم المساواة. وقد ساهم ذلك في نجاح المشروع في تحقيق "إحساس بالهوية الوطنية وغياب المشكلات القبلية"، وهو ما فشل جيران تنزانيا، أوغندا وكينيا، في تحقيقه .

Potted History of Tanzania
(:http://www.kisimiri.ch/images/tansania/History_ Tanzania.pdf)

كما نص الدستور التنزاني هذه الوحدة الوطنية من خلال ضمان المساواة للجميع في ممارسة الحقوق وحظر التمييز على أساس العرق واللون والجنس واللغة والدين والمال والنسب والأفكار السياسية وغيرها والأصل القومي أو الاجتماعي . (الصكوك الدولية لحقوق الانسان ، وثيقة اساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الاطراف ، جمهورية تنزانيا الاتحادية ، 2012)

فضلا عن ذلك، فإن الثقافة السياسية للمجتمع التنزاني،التي لا تراعي العرق أو القبلية في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، وعدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العرقية والدينية لمختلف قادة الأحزاب، عوامل أخرى ساهمت في نجاح تنزانيا بوصفها نموذجاً ناجح للاستقرار السياسي. ووفقًا للمنطق نفسه، فإن الضغط السياسي من الأحزاب أو السياسيين لحشد الأعراق وكسب التأييد لا يشمل الانتماء العرقي(طالب ، تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات والتحديات ،2018،ص83)

ثالثا / استخدام المناهج التعليمية

يعد شعار الدولة "الوحدة من خلال التنوع" شاهداً على أهمية الاستراتيجية التربوية التي تتبناها الأنظمة السياسية العديدة في تنزانيا في تعزيز الشعور بالوطنية والاحترام المتبادل بين مختلف الفصائل العرقية والدينية في المجتمع . (الكتبي، تنزانيا في افريقيا :نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني ، 2015،ص5) . وسيطرت الدولة على وسائل الاعلام و المدارس و منضمات المجتمع المدني وقمعها وجماعات المصالح من خلال فترة الاوجاما، ساعد في مهام الاندماج الوطني والوحدة الوطنية وبناء الامة ، خلال هذه المدة كان دور مجموعات المصالح على محمل الجد، اذ أكدت الحكومة التنزانية استمرار أهمية المدرسة لدمج القيم والأفكار الوطنية المهمة من خلال المناهج الدراسية. اذ تعُد المدرسة احد كونها أحد مكونات التنشئة الاجتماعية والسياسية في تنزانيا، وركز المنهج بشكل كبير على تاريخ تنزانيا المشترك وثقافتها وقيمها وأعطى الطلاب فهمًا قويًا لهوياتهم الوطنية والأفريقية. من أجل تعزيز الهوية الوطنية في تنزانيا وتكريم المعتقدات الاشتراكية التي اعتمدها الرئيس جوليوس نيريري، تم دمج التربية السياسية في المناهج الدراسية .

(Aniche POLITICS OF TANZANIA Published research Federal University Otuoke Bayelsa State, Nigeria 2015.p 11)

المحور الرابع / الصعوبات التي تواجهها تنزانيا في الحفاظ على الاندماج الاجتماعي

على الرغم من السلام الذي تمكنت تنزانيا من تحقيقه، لا تزال الأمة تواجه عددًا من الصعوبات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

اولا/ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

نظرًا للنمو الحقيقي والاستثنائي لقطاعات التعدين والاتصالات، نما الاقتصاد الوطني في تنزانيا بواحد من أسرع المعدلات في شرق ووسط إفريقيا، ووصل إلى 7.1 ٪ في عام 2015. ومع ذلك، فإن اقتصاد تنزانيا عرضة للاختلالات في مواجهة تغيرات الأسعار بسبب ضعف القطاع الزراعي الناجم عن التغيرات المناخية والممارسات الزراعية التقليدية ، فضلاً عن اعتمادها التعدين في المقام الأول بوصفه صناعة تصدير. من ناحية أخرى ، لا تزال تنزانيا تعاني من معدلات الفقر والبطالة المرتفعة ، مما جعلها تحتل المرتبة الدنيا (151–152) في تقارير التنمية البشرية وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى العقدين الماضيين. نتيجة لذلك، يجب فحص الاقتصاد التنزاني وإعادة هيكلته. من أجل منع هذا من طرح قضية مزعجة للدولة التنزانية في المستقبل(طالب ، تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات والتحديات ،2018،ص83)

ثانيا / على المستوى السياسي

لا تزال تنزانيا تعاني من عدم وجود بيئة سياسية تشجع التنافس بين الأحزاب السياسية. يواصل الحزب الثوري حكم الدولة في غياب معارضة قوية على الرغم من تحوله نحو سياسة التعددية الحزبية. يعد عدم

وجود مطالب شعبية لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ، لا سيما في المناطق الريفية ، نتيجة لغياب الاتصال الشعبي مع الأحزاب السياسية ، أحد العوامل التي تسهم في افتقار تنزانيا إلى الموارد المالية ، وهيمنة السمات الشخصية والأشخاص المؤثرين في البلاد. قيادة الحزب ، والهدف من الحفاظ على الوضع الراهن ورفض التغيير.

وبالعودة إلى كل الأحداث التي شهدتها البلاد عقب انتخابات عام 2015، التي اتسمت بالاضطرابات في منطقة زنجبار، اذ أصيب، بحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية ، ما يقرب من 100شخص من أعضاء الجبهة المدنية المتحدة نتيجة للهجوم. (تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2016–2017م، حالة حقوق الإنسان في العالم، ص149) تم إسقاط الاحتجاجات بعد نتائج الانتخابات، وفي نفس السياق؛ فرض رئيس الجمهورية حظرًا على التجمعات العامة حتى عام 2020؛ واستجابة للدعوة التي أطلقتها أحزاب المعارضة تحت شعار "لا للعنف" وحثت منظمات عدة على ضرورة مراجعة الدستور عند مناقشة التغييرات الدستورية في تنزانيا. واقترحت الجمعية التأسيسية، التي تتكون من 629 ممثلاً عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إصلاحات دستورية في عام 2015. وكان أحد هذه الاقتراحات هو إنشاء هيكل حكومي ثلاثي المستويات، مع حكومة البر الرئيسي، وحكومة زنجبار، والحكومة النقابية. تعمل على أساس شبه مستقل. ومع ذلك، تم نقض هذا الاختيار نتيجة التفوق العددي للحزب الحاكم ودعم التحالف من الجبهة المدنية المتحدة والحزب الديمقراطي والتنمية. لأنه ، على حد تعبير الحزب الحاكم، "مثل هذه القرارات تهدد وحدة تنزانيا، لكن هذا الاقتراح كان سيساعد في منح إقليم زنجبار الاستقلال من حيث الحكم، وكذلك توسيع الحريات الدينية الإسلامية، سواء على مستوى البرامج التعليمية أو في الحكم المبني على الشريعة، وقد يمهد الطريق نحو تحقيق هدف الانفصال وإقامة دولة دينية في زنجبار (Burchard, «Making In Tanzania, Part- One», Africa Watch a: https://2u.pw/wWsN1Vt)

وبناءً على ما تقدم يجب على تنزانيا الآن تغيير مشهدها السياسي وإعطاء المعارضة الحرية القانونية لتنفيذ عملياتها.

ثالثا / على المستوى الاقليمي

هناك نقص عام في الاستقرار والأمن في جميع أنحاء غالبية دول شرق إفريقيا. باستثناء تنزانيا ، يتم تصنيف غالبية الدول في المنطقة على أنها دول هشة. وفقًا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإن استمرار الوضع الإقليمي المتوتر من شأنه أن يضر باستقرار تنزانيا بسبب الآثار العابرة للحدود الوطنية للصراعات في المنطقة ، مثل تهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية وهروب الجماعات الإرهابية من البلاد. بلدان المصدر، مما يستلزم تنزانيا اتخاذ الاحتياطات اللازمة؛ بالتنسيق مع دول الجوار على

جميع المستويات(طالب ، تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات والتحديات ،2018،ص84)

الخاتمة

جاء تحقيق تنزانيا لمرحلة "الاندماج الاجتماعي" نتيجة الجهود التي بذلتها النخب الحاكمة التي خلفت بعضها البعض في السلطة وثقافة الضعف التي شجعت الناس على الاندماج في مجمع اجتماعي واحد. ومع ذلك، وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية القاسية والبيئة الإقليمية المعادية الناجمة عن توسع التهديدات العابرة للحدود، فإن هذا لا يحجب حدة المشاكل التي لا تزال تنزانيا تواجهها في الحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية.

على هذا الأساس، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1- تنزانيا دولة اجتماعية وثقافية متطورة. حتى عام 1965، مرت بعدد من مراحل إنشائها قبل أن تصل إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. ونجحت في فعل ما حصلت عليه الدول الأفريقية الأخرى التي حصلت على استقلالها في نفس الوقت الذي فشلت فيه لأنها كانت قادرة على إنشاء دولة واحدة ذات تقاليد ثقافية متنوعة.

2- ظل النظام السياسي في تنزانيا على حاله ؛ على الرغم من التحول من هيكل الحزب الواحد إلى هيكل متعدد الأحزاب، فقد حافظ على سياساته وأساليبه للتعامل مع التنوع. بعيدًا عن الأهداف السياسية أو الشخصية.

3- ارتبطت إدارة التنوع الثقافي والديني في تنزانيا باستعمال السمات التنزانية عدة فضلاً عن ردود فعل المجتمعات المحلية على مبادرة الوحدة الوطنية.

الهوامش

([1]) الكتبي جبريل تنزانيا في افريقيا :نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني ،2015،تقرير، مركز الجزيرة للدراسات،13 ابريل /نيسان،ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/gOWxMN وقت الزيارة بتاريخ 2023/4/1

([2]) ولد جوليوس نيريري في بوتياما عام 1922 ، والتحق بجامعة إدنبرة في المملكة المتحدة من عام 1949 إلى عام 1952. وأسس الاتحاد الوطني الأفريقي لتنجانيقا في عام 1954 ، وفي عام 1960 تم تعيينه رئيسًا للوزراء. في عام 1962 ، أصبح نيريري رئيس تنجانيقا وكان زعيم الحملة التي أدت إلى استقلال تنجانيقا عن بريطانيا. في عام 1964 ، ساعد في اتحاد تنزانيا ، والتي شملت تنجانيقا وزنجبار ، وشغل منصب رئيسها حتى عام 1985. واصل نيريري دوره في الدفاع عن الوئام العرقي أثناء عمله كرئيس لتنزانيا. وقد شجع التدابير التي ساهمت في التنمية الاقتصادية في تنزانيا وساعدت على الجمع بين العديد من المجموعات العرقية هناك. في عام 1999 ، توفي نيريري عن عمر يناهز 77 عام. لتفاصيل اكثر زيارة الرابط الاتي https://2u.pw/lDv1MX2 وقت الزيارة بتاريخ 2023/7/30

([3]) الكتبي جبريل ، مصدر سبق ذكره.

([4]) صليبي رعد خضر ،بحث منشور، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/A4KMsfo وقت الزيارة بتاريخ 2023/7/30

(5) تنزانيا، موقع الجزيرة نت ، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/AR3Zd00 وقت الزيارة بتاريخ 2023/7/30

([6]) صليبي رعد خضير ، سمات النظام السياسي في تنزانيا، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/1d9pJkz وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/1

(7) المصدر نفسه

(8) ندا سعيد اسماعيل ، بعد انتخابات 2015 مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ، 2016مجلة افاق افريقية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، م13،ع44، مصر،،ص77

([9]) صليبي رعد خضير ، مصدر سبق ذكره.

([10]) الكتبى علي جبريل ، مصدر سبق ذكره.

(11)النظام السّياسي في جمهورية تنزانيا المتحدة ، موسوعة مقاتل من الصحراء، متوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/WaMFCRt وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/1

(12) المادة 4 من دستور تنزانيا 1977 ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/rGZqKvY وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/2

([13]) الامم المتحدة، وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف جمهورية تنزانيا المتحدة، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/XHBUMhQ وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/2

(14) النظام السّياسي في جمهورية تنزانيا المتحدة ، موسوعة مقاتل من الصحراء، مصدر سبق ذكره

15)- Nick Branson party rules:Consolidating power through constitutional reform in Tan-(zania 2015 (London: Africa Re-search Institute (ARI) Briefing not No 1501 March)p.2

([16]) ما نوع الحكومة في تنزانيا، لمعلومات اكثر زيارة الرابط الاتي https://2u.pw/pBLxzjp وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/3

([17]) دستور تنزانيا 1977،مصدر سبق ذكره

([18]) ندا سعيد اسماعيل ، انتخابات 2015 مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا، 2016مجلة افاق افريقية، م13،ع 44، ، ص80

([19]) المصدر نفسه ،ص81

20)- Tanzania Country Report2016, Available At a: https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2023/ P 4,

(21) ندا سعيد اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص85

(22) طالب حفيظة ، تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات و التحديات ، 2018مجلة قراءات افريقية، ع 35،، ربيع الثاني1439هـ،ص81

(23) من اعداد الباحث ، استناداً الى الرابط الاتي https://2u.pw/d0fKEYc وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/3

([24]) طالب حفيظة ، مصدر سبق ذكره ، ص 81

([25]) Potted History of Tanzania», Available at :http://www.kisimiri.ch/images/tansania/History_ Tanzania.pdf

(26) الصكوك الدولية لحقوق الانسان ، وثيقة اساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الاطراف ، جمهورية تنزانيا الاتحادية ، 2012

([27]) طالب حفيظة ، مصدر سبق ذكره ، ص 82

([28]) الكتبي علي ، مصدر سبق ذكره، ص5

([29]) E.T. Aniche POLITICS OF TANZANIA 2015 Published research Federal University Otuoke Bayelsa State, Nigeria.p 11

([30]) طالب حفيظة ، مصدر سبق ذكره ،ص83

([31]) تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2016–2017م، حالة حقوق الإنسان في العالم، ص149

([32])-Stephanie M. Burchard, «Making In Tanzania, Part- One», Africa Watch, Voulume 6, August2023, Available At a: https://2u.pw/wWsN1Vt

([33]) طالب حفيظة ، مصدر سبق ذكره، ص84

المصادر

اولا/ الدساتير والوثائق الدولية

1- دستور تنزانيا 1977 ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/rGZqKvY وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/2

2- الامم المتحدة، وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف جمهورية تنزانيا المتحدة، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/XHBUMhQ وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/2

3- الصكوك الدولية لحقوق الانسان ، وثيقة اساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الاطراف ، جمهورية تنزانيا الاتحادية ، 2012

4- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2016–2017م، حالة حقوق الإنسان في العالم، ص149

5- الامم المتحدة، وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف جمهورية تنزانيا المتحدة، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/XHBUMhQ وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/2

6- الكتبي علي جبريل "تنزانيا في افريقيا :نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني"(2015) ،تقرير، مركز الجزيرة للدراسات،13 ابريل /نيسان،ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/gOWxMN وقت الزيارة بتاريخ 2023/4/1

ثانيا / – الكتب الاجنبية

(1) E.T. Aniche POLITICS OF TANZANIA Published research Federal University Otuoke Bayelsa State, Nigeria 2015.p 11

(2) Nick Branson party rules:Consolidating power through constitutional reform in Tan-zania ((London: Africa Re-search Institute (ARI) Briefing not No 1501 March 2015)p.2

ثالثا / المجلات العربية

1- اسماعيل ندا سعيد ، "بعد انتخابات 2015 مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا "(2016)، مجلة افاق افريقية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، م13،ع44، مصر ،ص77

2- طالب حفيظة ، "تنزانيا نموذجاً للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات والتحديات"(2018) ، مجلة قراءات افريقية، ع 35،، ربيع الثاني1439هـ،ص81

رابعا/ المصادر الالكترونية والانترنت

1- جبريل الكتبي علي "تنزانيا في افريقيا :نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني"(2015" ،تقرير، مركز الجزيرة للدراسات،13 ابريل /نيسان،ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/gOWxMN وقت الزيارة بتاريخ 2023/4/1

2- خضر صليبي رعد ،بحث منشور، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/A4KMsfo وقت الزيارة بتاريخ 2023/7/30

3- تنزانيا، موقع الجزيرة نت ، ومتوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/AR3Zd00 وقت الزيارة بتاريخ 2023/7/30

4- النظام السّياسي في جمهورية تنزانيا المتحدة ، موسوعة مقاتل من الصحراء، متوفر على الرابط الاتي https://2u.pw/WaMFCRt وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/1

5- ما نوع الحكومة في تنزانيا، لمعلومات اكثر زيارة الرابط الاتي https://2u.pw/pBLxzjp وقت الزيارة بتاريخ 2023/8/3

خامسا / المصادر الاجنبية الالكترونية

1-Tanzania Country Report2016, Available At a: https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2023/ P 4,

2-Potted History of Tanzania», Available at :http://www.kisimiri.ch/images/tansania/History_ Tanzania.pdf

3-Stephanie M. Burchard, "Making In Tanzania, Part- One», Africa Watch" Voulume 6, August2023, Available At a: https://2u.pw/wWsN1Vt